

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة السابعة والعشرون
فيينا، ١١-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي
المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

مجلس التنمية الصناعية
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، ٢٢-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي
المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

تقرير من المدير العام

وفقاً للمقرر م ت ص-٣٨/م-٩، تتضمن هذه الوثيقة معلومات تتعلق باستعراض
منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٣-١ أولاً- مقدمة
	ثانياً- التطورات الرئيسية في حالة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣،
٤	٢٣-٤ وتحليل اتجاهاته

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة	الفقرات
٤	١٥-٤ ألف - تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
٧	١٨-١٦ باء- تدهور البيئة واستخدام الطاقة من أجل التنمية
٨	٢٣-١٩ جيم- الكفاءة والفعالية
	ثالثا- السمات الرئيسية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بصيغته المعدلة
٩	٥٢-٢٤ في استعراض منتصف المدة
١٢	٣٢-٢٨ ألف- إدراج بيان المهمة
١٣	٤٧-٣٣ باء- التحسينات البرنامجية المواضيعية
١٧	٤٩-٤٨ جيم- التمثيل الميداني واللامركزية
١٨	٥١-٥٠ دال- البحوث الاستراتيجية والخدمات الوصولية
١٨	٥٢ هاء- تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك الاستدامة البيئية
١٨	٥٣ رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه
	المرفقات
١٩ الأول- بيان المهمة
٢١ الثاني- مصفوفة النتائج البرنامجية (٢٠١٠-٢٠١٣) (بصيغتها المعدلة)

أولاً - مقدمة

١- عدلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٣٢/٦٣ الفترة الزمنية المحددة لإجراء دورة الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات. كما شجعت الجمعية في هذا القرار الوكالات المتخصصة على إدخال أي تغييرات لازمة لمواءمة دورات التخطيط التي تعقدتها مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات، وقررت إجراء استعراضها الشامل المقبل للسياسة العامة في عام ٢٠١٢. واستجابة لذلك، قرّر مجلس التنمية الصناعية في المقرّم م ت ص-٣٨/م-٩ أن يوصي المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة بأن يستمر سريان الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣^(١) القائم حالياً حتى نهايته المقرّرة في عام ٢٠١٣، على أن يُعدّل بإجراء استعراض في منتصف مدته في عام ٢٠١١ ويُعرض على مجلس التنمية الصناعية من خلال لجنة البرنامج والميزانية. وأوصى المجلس أيضاً بأن يطلب المؤتمر العام إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس كل أربع سنوات، اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً، في السنة الثانية من فترة السنتين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل للسنوات الأربع التي تلي فترة السنتين هذه، مع مراعاة توصيات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٢- وتتضمّن هذه الوثيقة استعراض منتصف المدّة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ حسب ما طُلب في المقرّر م ت ص-٣٨/م-٩. وفي هذا الصدد، راعت هذه الوثيقة قرار المؤتمر العام م ع-١٣/ق-٣ الذي يسلم بأهمية الإطار البرنامجي المتوسط الأجل باعتباره أداة طيّعة لتنفيذ مهام اليونيدو، ويدعو المدير العام إلى الإبلاغ عن تنفيذ هذا الإطار في التقرير السنوي، فبحثت التطورات الخارجية والداخلية ذات الصلة، ووضعت تعديلات من أجل الإسهام بشكل أفضل في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً وتلبية احتياجاتفرادى البلدان. ولا تحل هذه الوثيقة محل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الوارد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1، ولكنها تكمله.

٣- ومن المتوقع أن تتعرّز بشكل كبير قدرات اليونيدو على إدراج مؤشرات الإنجاز في مشاريعها وبرامجها عقب تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية بالكامل في إطار برنامج التغيير والتجديد في المنظمة، مما سيتيح المجال مستقبلاً لتعديل الإطار البرنامجي لكي يوفر هيكلًا

(1) الوثيقة IDB.35/8/Add.1.

أوضح للإبلاغ عن النتائج البرنامجية من خلال التقرير السنوي و/أو استعراض منتصف المدة، حسب الاقتضاء.

ثانياً- التطورات الرئيسية في حالة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وتحليل اتجاهاته

ألف- تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤- تغيّر المشهد الاقتصادي والإنمائي العالمي تغيراً كبيراً منذ أن نظر مجلس التنمية الصناعية في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. فبحلول عام ٢٠٠٨، حقق النمو الاقتصادي القوي، وبخاصة في جنوب وشرق آسيا، تقدماً واضحاً نحو بلوغ بعض من الأهداف الإنمائية للألفية على الأقل. وكان النمو الاقتصادي، مدفوعاً إلى حد كبير بالقطاعات الإنتاجية، عاملاً رئيسياً في تخفيض عدد السكان في المناطق النامية الذين يعيشون على دخل أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ١,٨ بليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٠٥.^(٢) بيد أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا في عام ٢٠٠٨، وكذا الأزمات في قطاعي الأغذية والوقود وما اتصل بها من ارتفاع في الأسعار، كان لها تأثير سلبي منذ ذلك الحين على النمو الاقتصادي العالمي، وما زالت تمثل تحدياً خطيراً يواجه خطة التنمية العالمية.

٥- وانخفض الناتج الصناعي على الصعيد العالمي انخفاضاً كبيراً في الفترة منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية وطوال عام ٢٠١٠. وكان أثر الأزمة شديداً بوجه خاص على البلدان الصناعية التي انخفض فيها الناتج الصناعي بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، على أنها أثرت أيضاً في البلدان النامية تأثراً سلبياً. واحتفظت الاقتصادات الصناعية لبلدان جنوب وشرق آسيا بمعدل نمو إيجابي، ولكن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السنوات الأخيرة. كما استشعرت آثار الأزمة المنطقة العربية وأوروبا والدول المستقلة حديثاً، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

٦- وعندما بدأت الأزمة، رُئي أن أثرها سيكون أدنى ما يمكن على أقل البلدان نمواً وعلى العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأن اقتصادات هذه البلدان لا يغلب عليها الاندماج التام في الأسواق المالية العالمية. على أن التطورات الأخيرة دحضت

(2) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

هذا الرأي: حيث خلّفت الأزمة آثاراً جسيمة على أقل البلدان نمواً، وخصوصاً في أفريقيا، فأُسفرت عن انخفاض معدلات النمو الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقلّصت احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان الأفريقية.⁽³⁾

٧- وكانت التجارة واحدة من القنوات الرئيسية التي سرت عبرها آثار الأزمة إلى البلدان الأفريقية. وتبيّن إحصاءات منظمة التجارة العالمية⁽⁴⁾ أنّ صادرات السلع في الجزائر انخفضت بنسبة ٥٣ في المائة تقريباً خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠٠٨، فيما شهدت تونس ومصر انخفاضاً في صادراتهما من السلع بما نسبته ٣٠ في المائة و١٨ في المائة على التوالي خلال الفترة ذاتها. ولم تكن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مأمن من ذلك، حيث شهدت رواندا وسيراليون وبلدان أخرى انخفاضاً كبيراً في معدلات صادراتها. وعُزي هذا التباطؤ في التدفقات التجارية إلى انخفاض الطلب في أسواق التصدير الرئيسية على السلع المستوردة، والنقص في التمويل التجاري، والتقلب الحاد في أسعار السلع الأساسية.

٨- وقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً كبيراً في الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية، وأثناءها ثم انخفضت في الآونة الأخيرة،⁽⁵⁾ ولكنها ما زالت عند مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل. وبحلول عام ٢٠١٠، كانت أسعار السلع الزراعية مرتفعة نسبياً مقارنةً بمستوياتها المنخفضة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. ومن المقدّر أنّ أسعار الأغذية في العالم سترتفع في العقد الحالي، حيث يتوقع أن يرتفع متوسط أسعار السلع الأساسية من قبيل القمح والحبوب الخشنة بنسبة ١٥ إلى ٤٠ في المائة مقارنةً بالفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦.^(٦) ويُرجّح أيضاً أن تظل أسعار السلع غير الزراعية، مثل الوقود والمعادن، على تقلبها مستقبلاً. وارتفعت في الآونة الأخيرة أسعار النفط بشكل حاد، وبالنظر إلى الاتجاه نحو نقص الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في الأجل البعيد، فإنّ من المرجّح أن تشهد أسعار الوقود زيادات أخرى.

٩- ويمثل هذا الأمر تحدياً وفرصةً في آن واحد لصناع السياسات في البلدان النامية. فإذا ما بقي الحال على ما هو عليه دون تغيير، فسيعيق قصور التنوّع الاقتصادي جهود التنمية، ويزيد من حدة الفقر والجوع، ويفاقم من مخاطر اندلاع النزاعات الأهلية وانعدام الأمن.

(3) المرجع نفسه.

(4) World and Regional Export Profiles, 2009 (www.wto.org/english/res_e/statis_e/quarterly_world_exp_e.htm)

(5) مؤشر أسعار الغذاء، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(6) Agricultural Outlook 2010-2019، وهو منشور اشتركت في إصداره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

١٠ - وطالما شدّت اليونيدو على ضرورة إحداث تغيير هيكلي لتنويع الاقتصادات وبناء القدرة على مقاومة الصدمات الناجمة عن أسعار السلع الأساسية. ويؤدي القطاعان العام والخاص معا دورين مترابطين يعزّز بعضهما بعضا في هذا المضمار. وتقع على عاتق الحكومات بوجه خاص مهمة تيسير العمل على تطوير القدرات الإنتاجية من خلال اضطلاعها بوظائفها في مجال التنظيم ورسم السياسات. ومن الأهمية بمكان أن تهيئ الحكومات في البلدان النامية بيئة مؤاتية للأعمال التجارية تفضي إلى توظيف الاستثمارات وتحقيق النمو بناء على سياسات واستراتيجيات صناعية سليمة وكذلك إطار مؤسسي فعال.

١١ - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإنّ من الضروري إيلاء اهتمام خاص لأنشطة إقامة المشاريع وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة. فهذه المنشآت مسؤولة في البلدان النامية عن الاضطلاع بمعظم الأنشطة الاقتصادية التي تدعم العمل على تحسين الإنتاجية والحد من الفقر. ويصح هذا الأمر تحديدا في الاقتصادات الزراعية في أفريقيا وأقل البلدان نموا، حيث يسهم فيها تطوير المنشآت القائمة على الأنشطة الزراعية في الحد من الفقر ويحسن الإنتاجية في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، فإنّ بناء القدرات الإنتاجية وتعزيزها من خلال تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التنافسية يؤديان دورا أساسيا.

١٢ - وكثيرا ما يحد من إمكانيات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عجزها عن الحصول على الاستثمارات، فالعديد من هذه المنشآت تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع نطاق إنتاجها. ومع أنّ هذه المسألة وثيقة الارتباط بما تنتهجه الحكومات من تدابير سياساتية ونهج تنظيمية، فإنها تُعزى أيضا بشكل جزئي إلى عدم معرفة أصحاب رؤوس الأموال في الخارج بالفرص المتاحة لإقامة شراكات مع المنتجين الوطنيين.

١٣ - وتسهم أيضا زيادة التمكين الاقتصادي للفئات المهمّشة من السكان إسهاما كبيرا في الحد من الفقر. ومن المسلّم به منذ أمد طويل أنّ المرأة في البلدان النامية تشكّل واحدة من أضعف الفئات في المجتمع. فجوانب التفاوت التي تعاني منها منذ زمن طويل في إمكانية الحصول على الموارد وفي نصيبها من توزيعها لا تزال تضعها في وضع غير مؤات بالمقارنة مع الرجل. وبرغم إحراز تقدم كبير في تحسين وضع المرأة، في جملة أمور، منها التعليم والحصول على فرص العمل، فإنها ما فتئت مستبعدة في أغلب الأحيان من مزاوله الأنشطة الاقتصادية السائدة لتتحمل بالتالي عبئا غير متناسب من الفقر. وتعدُّ حصول المرأة على الموارد والسيطرة عليها يحد من مستوى استقلالها من الناحية الاقتصادية ويزيد من فرص تأثرها بالصدمات الخارجية.

١٤ - والشباب أيضا هم من بين أكثر الفئات تهميشا في المجتمع، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالبطالة. ويتبين من مقارنتهم بالبالغين أنهم أكثر تضررا بقصور الطلب على العمالة في الاقتصاد، وكذلك بالظروف الاقتصادية السائدة. ويفتقر الشباب المهمشون من كلا الجنسين بوجه خاص إلى فرص الحصول على عمل منتج ولائق والاندماج في برامج التوظيف وكذلك في المجتمع ككل مما قد يسهم في عدم استقرارهم. كما يواجه سكان البلدان النامية، التي خرجت من أزمات حديثة، تحديات خطيرة وكثيراً ما يكون ذلك في ظل الأوضاع المتردية للهياكل الحكومية الضعيفة نسبياً.

١٥ - وتعُدُّ هذه الوثيقة المكونات البرنامجية المواضيعية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ولا سيما في سياق موضوعي الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية على التوالي، وذلك لتبسيط النهج الذي تتبعه اليونيدو بشأن هاتين المسألتين ومما يعزّز من التدابير التي تتخذها في هذا الصدد. ويرد في الباب الثالث مزيد من التفاصيل عن مكونات البرنامج المواضيعية، وهي مبينة في شكل جداول بعد الفقرة ٢٧.

باء- تدهور البيئة واستخدام الطاقة من أجل التنمية

١٦ - ثمة تحدّ لا يزال ماثلاً أمام التنمية الصناعية هو كيفية فصل استهلاك الموارد الطبيعية وتسربّ الملوثات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن النمو الاقتصادي، بغية التخفيف من حدة الآثار السلبية لتغير المناخ والتلوث.

١٧ - ويشكّل تغير المناخ تهديداً كبيراً للفقراء ويُبرز الحاجة إلى إيجاد مصادر للطاقة النظيفة وحماية البيئة وفق المشار إليه في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتفرض الاتجاهات الحالية للاستهلاك والنمو السكاني ضغطاً كبيراً على النظم الطبيعية لكوكب الأرض. فقد واصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية اتجاهها الصعودي في السنوات الأخيرة، فبلغت ٣٠ بليون طن متري بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وهذا يشكّل زيادة بنسبة ٣٥ في المائة على ما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وما زال نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان المتقدمة النمو هو الأعلى، إذ يبلغ نحو ١٢ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد مقارنةً بنحو ٣ أطنان مترياً في البلدان النامية و٠,٩ طن متري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.^(٧) وتعاني من أشد عواقب تغير المناخ الفئات السكانية الضعيفة التي ساهمت بأقل دور في تغييره. ويزداد على الصعيد العالمي خطر التعرّض للموت أو العجز والإصابة بخسائر اقتصادية من

(٧) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

جراً الكوارث الطبيعية، ويتركز هذا الخطر في البلدان الأكثر فقراً بسبب افتقارها إلى القدرات اللازمة للتصدي لما ينجم عنه من آثار على الناتج الزراعي وإنتاجية العامل والصحة وتشريد السكان على سبيل المثال.

١٨- وتحتفظ هذه الوثيقة بمحور التركيز الراسخ للمنظمة على موضوعي البيئة والطاقة، وتريد في الوقت نفسه من اهتمام برامج اليونيدو ببناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وباستخدام الطاقة النظيفة في الأغراض الإنتاجية. ويتناول الباب الثالث هذا الموضوع بمزيد من التوضيح.

جيم- الكفاءة والفعالية

١٩- أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى زيادة التركيز على حاجة الكيانات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها إلى أن توفر، وفقاً لولاياتها المحددة ونماذج أعمالها، لأصحاب المصلحة أعمالاً لها قيمتها المشهودة. ويمكن تلخيص ذلك بالقول إنها في حاجة إلى أن تحسّن من كفاءتها، من حيث التحكم في التكلفة والإنتاجية، ومن فعاليتها من حيث نوعية ونتائج الخدمات الإنمائية. وتحقق اليونيدو مكاسب في هذين المجالين، وخاصةً من خلال تنفيذ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة. وتعمل هذه الوثيقة على إدراج هدف "النمو المقترن بالجودة" و"توحيد الأداء في اليونيدو" المتعلق بالإدارة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وذلك استكمالاً وتعزيزاً لمبادئ الإدارة الأوسع نطاقاً الواردة في الوثيقة IDB.35/8/Add.1. ويناقش الباب الثالث هذا الموضوع بصورة أكثر استفاضة.

٢٠- وفيما يتعلق بمستوى الفعالية، فإنّ تحسين استخلاص النتائج والإبلاغ عمّا يتحقق منها يبسط نظام تخطيط الموارد المؤسسية سيعزز قدرة المنظمة على إدارة النتائج في الأشكال المعدلة المقبلة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف تتضمن وثيقة برنامج وميزانيّة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تركيزاً أكبر على ضمان الجودة في تخطيط البرامج والمشاريع والرصد وإدارة المخاطر والتقييم.

٢١- ويرتبط أيضاً مستوى الفعالية بملكية البلدان لزام عمليات التنمية، بما فيها نتائج التنمية. وجرى إضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات في عام ٢٠٠٥، وفي خطة عمل أكرّا في عام ٢٠٠٨، وأدرج لاحقاً في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المتعلقة باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠.^(٨)

٢٢- وقد سعت اليونيدو إلى التوافق أكثر مع هذا النهج منذ النظر في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويتيح التوسع في العمل الميداني اللامركزي المجال أمام زيادة المشاركة في الهياكل القائمة على المستوى القطري وتلبية احتياجات البلدان. وفي عام ٢٠١٠، شاركت اليونيدو عن كثب في صياغة برامج مشتركة، وفي استعراضات منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي عمليات بسط هذا الإطار في ٤٠ بلداً، وذلك بالقيام بدور المنظمة القائدة لمسيرة العمل أو الداعية إلى عقد الاجتماعات في المجالات المواضيعية للإطار كلما طلب إليها ذلك فريق الأمم المتحدة القطري أو الحكومة المعنية. وأوفدت سلسلة من بعثات الاستعراض والرصد إلى البلدان الرائدة لمبادرة توحيد الأداء، وكذلك إلى البلدان التي اعتمدت هذا النهج في وقت لاحق. وقد أتاحت هذه البعثات المجال أمام تحسين مستوى الرصد في المقر الرئيسي وساعدت على التحوّل صوب اللامركزية واستخدام آليات التنفيذ الوطنية وذلك بوسائل منها استعمال نهج التحويلات النقدية المنسق.

٢٣- وهذا التعديل للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ يؤكد من جديد التزام اليونيدو بتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وملكية البلدان لزام عمليات التنمية. ويبيّن الباب الثالث سبل تعزيز اللامركزية في الإطار البرنامجي.

ثالثاً- السمات الرئيسية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بصيغته المعدّلة في استعراض منتصف المدة

٢٤- وضع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل على أساس ولاية اليونيدو المستمدة من دستورها ومن عدد من الوثائق السياسية الرئيسية التي أقرتها أجهزة وضع السياسات بالمنظمة. ومن هذه الوثائق خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، التي أقرّها المؤتمر العام في قراره م ع-٧/ق-١، والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية المعنونة "صوب تحسين تنفيذ برنامج اليونيدو" التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية في مقرّره م ت ص-٧/م-٢٦، وبيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد الذي أقرّه المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.^(٩)

٢٥- ويختلف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ الوارد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1 اختلافاً كبيراً عن وثائق الإطار البرنامجي السابقة، حيث توفر صيغته هيكلاً

(٩) القرار م ع-١١/ق-٤.

مرناً لتنفيذ قرارات الهيئات الإدارية لليونيدو ومقراتها، وكذلك النتائج ذات الصلة التي تخلص إليها الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة. وهو يبقى على أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث الراسخة (الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية؛ وبناء القدرات التجارية؛ والبيئة والطاقة)، ويدرج في الوقت ذاته عدداً من الابتكارات الهيكلية لتعزيز استهدافه للنتائج وتوكيد أهميته في إعداد برنامج وميزانيته لفترة السنتين.

٢٦- ويرد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1 تحديداً هدفاً إنمائي شامل يربط التنمية الصناعية بالأولويات المواضيعية الثلاث المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك، احتزل عدد مكونات البرنامج المواضيعية اختزالاً كبيراً من ٢١ عنصراً إلى ١٢ عنصراً من أجل التأكيد على أوجه التعاون والتآزر فيما بين المنظمات المختلفة. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، استحدث الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ مجموعة مكونة من ست نتائج سياساتية ومؤسسية يتعين تحقيقها على المستوى القطري في المقام الأول. وأوضحت الوثيقة أن النواتج المنشودة تتجاوز الآثار المترتبة مباشرة على تدخلات اليونيدو وتندرج أساساً ضمن نطاق اختصاص الحكومات التي تملك زمام عملية التنمية وتقع على عاتقها مسؤولية قيادتها. وأخيراً، وفيما يتعلق بإدارة البرامج، يتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ إطاراً إدارياً شاملاً يمثل قيم الموظفين الأساسية.

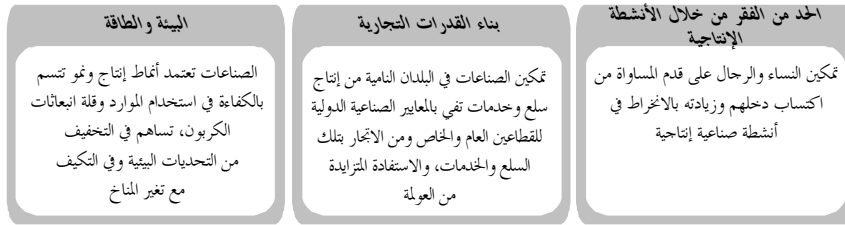
٢٧- ويحتفظ استعراض منتصف المدة بكثير من هذه الابتكارات ويستند إليها من أجل زيادة قدرة اليونيدو على تقديم الخدمات للدول الأعضاء فيها بما يتماشى مع التطورات الرئيسية المبينة في الباب الأول من هذه الوثيقة. ويرد أدناه جدول توضيحي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بصيغته المعدلة.

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بصيغته المعدلة

تصطلع اليونيدو إلى الحد من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن نتاح لكل بلد فرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته

بيان المهمة

الأولويات
الموضوعية
الأثر المتوقع



النتائج المتوقعة
على الصعيد
القطري



البرنامج



أنشطة البحوث الاستراتيجية والخدمات الوصولة

البرامج الإقليمية:

برنامج أفريقيا، برنامج المنطقة العربية، برنامج آسيا والمحيط الهادئ، برنامج أوروبا والدول المستقلة حديثاً، برنامج أمريكا اللاتينية والكاريبي

إننا نحسن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعددة التخصصات وتفضي إلى تحول إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم

نحن متحلون مقصداً وفعالاً

النمو المقترن
بالجودة

توحيد الأداء
في اليونيدو

ألف - إدراج بيان المهمة

٢٨- وضعت اليونيدو في إطار برنامج التغيير والتحديد في المنظمة بيان مهمة يتضمّن هدفها الإنمائي والإداري. والتدفق المنطقي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بصيغته المعدلة موجه نحو بلوغ الهدف الإنمائي، على أن الهدف الإداري مُدرج فيه أيضاً. ويرد النص الكامل لبيان المهمة في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

٢٩- والهدف الإنمائي، الذي يصف دور اليونيدو في المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، هو ذروة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وسيكون الهدف النهائي للإبلاغ عن إطار نتائج اليونيدو وعمّا يتصل بذلك من نتائج في هذا المضمار.

<p>تتطلّع اليونيدو إلى الحدّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المُستدامة. فنحن نريد أن تُتاح لكل بلد الفرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته.</p>	<p>الهدف الإنمائي الوارد في بيان مهمة اليونيدو</p>
--	--

٣٠- ومع أن النص الكامل لهدف الإدارة يتناول، في جملة أمور، تنمية خدمات اليونيدو وتحسينها، وقياس النتائج، وإدارة الشؤون بكفاءة، وتقديم الخدمات لأصحاب المصلحة، وتعزيز ثقافة التعاون والإنجاز، فإنّ بالإمكان تلخيصه على أنه "النمو المقترن بالجودة" من خلال "توحيد الأداء في اليونيدو".

٣١- ويكمّل هذا المفهوم المبدأ الإداري الشامل الوارد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1 ويعزّزه، بما يشمل قيم الموظفين المتمثلة في الالتزام والامتياز والتوجّه الجماعي والتوجّه نحو تحقيق النتائج والتحلي بروح الابتكار والمساءلة والنزاهة والاستدامة.

٣٢- والهدف الإداري مدعوم، في جملة أمور، بمدونة قواعد السلوك في اليونيدو، وسياسة الحماية من الانتقام عند الإبلاغ عن سوء السلوك أو التعاون مع جهات المراجعة أو التحقيق، وسياسة إقرارات الذمة المالية وبيان المصالح، وكذلك باتفاقات الإدارة الدورية والخطط السنوية الموضوعة لتنفيذ الأولويات الإدارية.

الهدف الإداري الوارد في بيان مهمّة اليونيدو	النمو المُقترن بالجودة: يعني أننا نُحسّن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعدّدة التخصصات وتفضي إلى تحوّل إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم. توحيد الأداء في اليونيدو: يعني أننا متحدون مقصداً وفعالاً.
---	---

باء- التحسينات البرنامجية المواضيعية

٣٣- لا يزال الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ يركّز على الأولويات المواضيعية الثلاث، وهي الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة.

٣٤- ومثلما هو مبين في الجدول الوارد بعد الفقرة ٢٧، فإنّ مفهوم الوثيقة IDB.35/8/Add.1 المنطقي لا يزال سليماً، وهي تورّد عدداً محدوداً من المكوّنات البرنامجية في إطار الأولويات المواضيعية الثلاث وتحدّد عدداً من النتائج المتوقع تحقيقها على الصعيد القطري، مما يفضي إلى تحقيق أثر مواضيعي متوقع وإلى بلوغ الهدف الإنمائي في نهاية المطاف. كما سيستبقى هذا الهيكل في برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي ستقدم مزيداً من التفاصيل عن الإسهامات المتوقعة من البرامج الرئيسية والبرامج الأخرى والمكوّنات البرنامجية على امتداد هذه السلسلة من النتائج. وترد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة لمحة عامة عن مصفوفة النتائج البرنامجية.

٣٥- ولمعالجة التطورات الرئيسية المبينة في الباب الثاني أعلاه، أُدخِلت بعض التعديلات على المكوّنات البرنامجية المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت أربع مسائل متداخلة الجوانب. وتؤلّف المسألتان الأوليان، وهما التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً، مكوّنين برنامجيين قائمين بذاتهما تمشياً مع ما ورد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1. أما المسألتان الأخريان، وهما المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية، فهما مدمجتان الآن في جميع الأنشطة وتناقشهما الفقرة (هـ) أدناه.

٣٦- وسيبقى تطبيق المكوّنات البرنامجية هذه مرهوناً بالاحتياجات الإنمائية للمناطق والبلدان. وسوف تُستبقى البرامج الإقليمية الخاصة بكل من أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا والدول المستقلة حديثاً، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ويرد في

برنامج وميزانيته الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة IDB.39/13) مزيد من المعلومات عن مواءمة المكونات بما يتفق مع المناطق التي تخدمها.

المكونات البرنامجية المواضيعية:		
الإنتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقلة انبعاثات الكربون	القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية	خدمات الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا
الحصول على الطاقة النظيفة لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية	البنية التحتية للنوعية والامتنال	تطوير الأعمال التجارية الزراعية وقدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية
بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	ترويج الصادرات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة	أمن الإنسان وإعادة التأهيل بعد الأزمات
	المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق	النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية
التعاون فيما بين بلدان الجنوب		
تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً		
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		
الاستدامة البيئية		

الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

٣٧- لا يزال المجتمع الدولي ملتزماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، حتى في خضم الأزمة المالية والاقتصادية القائمة. ومن هذه الأهداف الأساسية "الحد من الفقر" (الهدف ١) والهدفان المرتبطان به ارتباطاً وثيقاً بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣). وبوصف الأنشطة الإنتاجية المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فإنها تؤدي دوراً محورياً في الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق واسع. ويمكن أن تساعد التنمية الصناعية على إحداث تغييرات هيكلية تضع اقتصادات البلدان الفقيرة على طريق النمو الاقتصادي المستدام. والصناعة هي التي توفر أرضاً خصبة لإقامة المشاريع وتشجع الاستثمار التجاري وتعزز تطور التكنولوجيا وديناميتها وتحسن المهارات البشرية وتوجد وظائف للعاملين المهرة وترسي، من خلال الربط بين القطاعات، الأساس لتوسيع نطاق كل من الزراعة والخدمات. وتسهم جميع هذه العوامل في تحسين الإنتاجية بصورة مستدامة، الأمر الذي يمكن أن يكفل تحقيق نتائج تحسن حال الفقراء ويسهم في تحسن المستويات المعيشية في البلدان الفقيرة.

٣٨- وتنمية القدرات الإنتاجية، وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، هي من الوسائل الرشيدة لتعزيز التنمية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية على أساس مستدام على المدى الطويل. وتورد الوثيقة IDB.35/8/Add.1 خمسة مكونات برنامجية مواضيعية مترابطة في إطار هذا الموضوع ذي الأولوية. ويسعى هذا الاستعراض إلى تعزيز أوجه التآزر بين المكونات البرنامجية هذه في ضوء الظروف المتغيرة المبينة في الباب الثاني أعلاه، ويدرج خدمات اليونيدو في المكونات البرنامجية الأربعة التالية:

(أ) خدمات الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا؛

(ب) تطوير الأعمال التجارية الزراعية وقدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية؛

(ج) أمن الإنسان وإعادة التأهيل بعد الأزمات؛

(د) النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية.

ويرد في برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة IDB.39/13) وصف كامل لكل واحد من المكونات البرنامجية هذه.

بناء القدرات التجارية

٣٩- إنَّ المشاركة في التجارة العالمية هي من الجوانب المهمة للنهج الاستراتيجي الذي تتبعه البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. فالتجارة تمكّن البلدان من الاستفادة من مزاياها النسبية والتنافسية باستخدام مواردها في الأنشطة الإنتاجية التي تعود عليها بأعلى المردودات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يفضي الوصول إلى الأسواق إلى زيادة فرص العمل ورفع الدخل وتحسين مستوى الأمن الاقتصادي، مما يساعد بالتالي على تحقيق الأهداف الإنمائية ١ و ٣ و ٨.

٤٠- والتكاليف المتكبّدة من هبوط معدلات التجارة العالمية جراء الأزمة الاقتصادية الأخيرة، حسبما ورد في الباب الثاني أعلاه، إنما تبين بوضوح الدور الإنمائي الذي تؤديه التجارة وأهمية بناء القدرات التجارية. وقد انخفض حجم التجارة والأسعار بما يفوق الناتج المحلي والأسعار المحلية، وألحق الضرر بوجه خاص بالبلدان المعتمدة على عدد قليل من الأسواق أو السلع.

٤١- ونتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي، انقلب بعض الانخفاض الذي كانت تشهده التجارة العالمية. على أن اتباع نهج مدفوع بالتنمية بشأن التجارة يتطلب تركيزاً قوياً على الكيفية التي يمكن بها لهذا الانتعاش أن يدعم التغيير التكنولوجي والتنوع الهيكلي وخلق فرص

العمل والحد من الفقر. وتحتاج البلدان النامية، وخاصةً أضعفها، إلى المرونة والدعم لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتجارية في إطار استراتيجيات إنمائية أوسع نطاقاً.

٤٢- وسوف يبقى نهج اليونيدو البرنامجي لبناء القدرات التجارية متسقاً مع النهج المبين في الوثيقة IDB.35/8/Add.1، مع توسيع نطاق أحد المكونات البرنامجية ليشمل ترويج الصادرات الصناعية إلى جانب الاضطلاع بالأنشطة الداعمة لاتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي العناصر البرنامجية الأربعة التي يرد وصفها بالكامل في برنامج وميزانيته الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة IDB.39/13):

- (أ) القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية؛
- (ب) البنية التحتية للنوعية والامتثال؛
- (ج) ترويج الصادرات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- (د) المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق.

البيئة والطاقة

٤٣- أقرت اليونيدو، في معرض تصديها للتحديات البيئية في الباب الثاني أعلاه، بوجوب معالجة القضايا البيئية والترويج للنهج الوقائية، بما فيها الإنتاج الأنظف، على مستوى شامل في مجال التنمية الصناعية. وفي ظل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قادت شبكة مراكزنا الوطنية للإنتاج الأنظف مسيرة العمل على المواءمة بين الاهتمامات البيئية العالمية واحتياجات البلدان. وتحويل هذه الهيئات إلى مراكز للكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف إنما هو اعتراف بقيمة الترويج لاستخدام الموارد والطاقة بكفاءة، وهو يوفر منظوراً يراعي القيمة الاقتصادية والضرورات البيئية على حد سواء.

٤٤- وتدرج الصناعة الخضراء في صميم نهج اليونيدو البرنامجي المؤلف من شقين لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة. ويتناول الشق الأول منه موضوع تخضير الصناعات، الذي تواظب في إطاره جميع الصناعات على تحسين إنتاجية الموارد والأداء البيئي لديها باتباع ممارسات مثل الإنتاج الأنظف، واستخدام الطاقة والمياه بكفاءة، وإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة من الناحية البيئية. أما الشق الثاني فيهدف إلى إقامة صناعات خضراء تنتج سلعا وخدمات بيئية بأساليب صناعية، تشمل مثلاً خدمات لإدارة النفايات وإعادة التدوير، وتكنولوجيا للطاقة المتجددة، وخدمات للتحليل والمشورة البيئية.

٤٥ - وخلال تنفيذ ما تبقى من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ستولي اليونيدو اهتماما خاصا لضرورة تيسير الحصول على الطاقة اللازمة لتحفيز القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية. وسيكتسي هذا الأمر أهمية جوهرية خلال عام ٢٠١٢، الذي تقررت تسميته "السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع" في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.^(١٠) ويُعدُّ الحصول على مصادر نظيفة وحديثة من الطاقة المفتاح الرئيسي لكفالة النجاح في حماية البيئة، وتخضير الصناعة، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية في واقع الأمر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.^(١١)

٤٦ - وسوف تواصل اليونيدو أيضاً مساعدة البلدان في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل بروتوكول مونتريال بشأن التدرّج في التخلص من المواد المستنفدة للأوزون واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية العصبية.

٤٧ - وفيما يلي المكونات البرنامجية الثلاثة المدرجة ضمن نطاق هذه الأولوية المواضيعية، والتي يرد وصفها بمزيد من التوسّع في برنامج وميزانيتي ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة IDB.39/13):

(أ) الإنتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقلة انبعاثات الكربون؛

(ب) الحصول على الطاقة النظيفة لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية؛

(ج) بناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

واستجابةً للفقرة (و) '٤' من المقرر م ت -٣٨/م-١٠، سيرد في إضافة لهذه الوثيقة مزيد من المعلومات عن تعزيز دور اليونيدو التنفيذي في مجالي الطاقة والبيئة.

جيم - التمثيل الميداني واللامركزية

٤٨ - أُتخذت في عام ٢٠٠٦ خطوات هامة صوب اللامركزية لدى انتهاز سياسة للتنقل الميداني. ونقل منذ ذلك الحين عدد كبير من الموظفين إلى العمل الميداني، وظلّت نسبة الشغور في الميدان منخفضة. كما أنّ مبادرة توحيد الأداء، التي نُوقِشت في الباب الثاني أعلاه، زادت من الاهتمام بتعزيز آليات التنفيذ على المستوى القطري في منظومة الأمم

(10) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١/٦٥.

(11) مثلما سلّم بذلك مؤتمر القمة المعني باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، قرار الجمعية العامة ١٠/٦٥.

المتحدة لدعم العمل على تلبية الاحتياجات القطرية ومساندة ما يتصل بها من الخطط المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٤٩- ويهدف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بصيغته المعدلة، إلى مواصلة تعزيز القدرات الميدانية بدعم العمل على زيادة اللامركزية في الميدان، مما سيشجع المجال أمام تلبية الاحتياجات المحلية بسرعة أكبر وإقامة شراكات أوثق بين اليونيدو والنظراء المحليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستتنصُّ وثيقة برنامج وميزانيته ٢٠١٢-٢٠١٣ على مواءمة الشبكة الميدانية مع برامج التعاون التقني الموضوعية الرئيسية.

دال- البحوث الاستراتيجية والخدمات الوصولية

٥٠- طلب مجلس التنمية الصناعية في مقرّره م ت ص-٣٨/م-٨ إلى المدير العام، في جملة أمور، أن يدعم العمل على توفير البحوث والمشورة والمساعدة التقنية في مجال السياسات الصناعية، وذلك بوسائل من بينها القيام بأنشطة لتبادل المعارف والخبرات الفنية والممارسات الفضلى فيما بين الخبراء وواضعي السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وطلب المجلس كذلك إلى المدير العام أن يدرج في استعراض منتصف المدة الحالي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرّر.

٥١- وسترد معلومات كاملة عن تنفيذ هذا المقرّر في إضافة إلى هذه الوثيقة. وستُعزّز على الصعيد البرنامجي أنشطة اليونيدو في مجال البحوث الاستراتيجية والتواصل في برنامج وميزانيته ٢٠١٢-٢٠١٣، بغية تحسين إسهام المنظمة في تقديم خدمات للتحليل وإسداء المشورة السياساتية تُصمّم حسب الطلب.

هاء- تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك الاستدامة البيئية

٥٢- تمشياً مع سياسة اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يجري تطبيق منظور يركّز على المساواة بين الجنسين على جميع الجوانب البرنامجية والإدارية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وسيُدرج هذا المنظور في مؤشرات أداء برنامج وميزانيته ٢٠١٢-٢٠١٣. وكما أنّ الاستدامة البيئية، التي تشكّل واحداً من مجالات اليونيدو البرنامجية الهامة، سوف تؤخذ في الحسبان على مستوى كامل الخدمات التي تقدّمها المنظمة.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٥٣- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

بيان المهمة

شريك من أجل الرخاء: تتطلع اليونيدو إلى الحد من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن تُتاح لكل بلد الفرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته.

خدماتنا: النمو المقترن بالجودة

النمو المقترن بالجودة يعني أننا نُحسّن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعددة التخصصات وتفضي إلى تحوّل إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم.

إننا نُقدّم حلولاً: نستقطب الدراية والخبرة العالميتين لمواجهة التحديات الإنمائية المعقّدة من خلال خدمات متكاملة وقوية التأثير.

إننا نتسم بالمرونة: نُبدّل هُجونا ومنهجياتنا ونُكيّفها وفقاً لاحتياجات البلدان في مختلف مراحل التنمية.

إننا نوسّع خدماتنا: نوسّع مدى نطاقنا الجغرافي ونزيد حجم ما ننفذه من أنشطة لخدمة المزيد من البلدان والناس.

إننا نضمن فعالية خدماتنا: نقيس ما تحدّثه خدماتنا من أثر على التنمية من أجل ضمان تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

عملياتنا: توحيد الأداء في اليونيدو

توحيد الأداء في اليونيدو يعني أننا متّحدون مقصداً وفعلاً.

إننا نمكّن موظفينا: نعترف بالكفاءات والمعارف ونطوّرهما، ونشجّع التواصل والتفكير المُبدع، ونُعزّز النزاهة والمساءلة، ونُكافئ الإنجازات الجماعية.

إننا نخدم أصحاب المصلحة في أنشطتنا: نُعزّز ثقافة التعاون والاستجابة والملكية لدى تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة الذين نتعامل معهم.

إننا قدوة في قيادتنا: نُجسّد قيادة تراعي الأخلاق والمنظور الجنساني، ونُحفّز الناس، ونشجّع الإبداع، ونعمل في أفرقة مرنة ومشاركة بين مختلف وحدات المنظمة.

إننا نُدير بكفاءة: نُحسّن توقيت جميع خدماتنا وفعاليتها تكلفتها، ونستحدث عمليات تقلّل البيروقراطية إلى أدنى حد ونستخدمها في إدارة أعمالنا.

المرفق الثاني

مصفوفة النتائج البرنامجية (٢٠١٠-٢٠١٣) (بصفتها المعادلة)

تتطلع البرازيل إلى الحد من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فحين نريد أن نتاح لكل بلد الفرصة لتسمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته.

مؤشرات الأداء	
<ul style="list-style-type: none"> زيادة فرص العمل، ولا سيما لصالح الفئات المستهدفة الفقيرة الاحتمال على مستويات دخل أعلى وعادلة من الأنشطة الإنتاجية توفير شروط عمل أكثر لياقة 	<p>تتميز التنمية الصناعية بتضيق أهدافها كمياً ومصنفة حسب نوع الجنس للحد من الفقر</p> <ul style="list-style-type: none"> الشمول للجميع والحد من عدم المساواة أو لوليان في السياسات الإحصاءات الصناعية ترصد آثار السياسات الصناعية في الحد من الفقر
<ul style="list-style-type: none"> موظفات الدعم تخضع أعداداً وأنواعاً متزايدة من المنشآت تتوافر خدمات دعم جديدة وأفضل المنشآت راضية عن نوعية الخدمات ظهور وتطور مقدمي خدمات من القطاع الخاص 	<p>موظفات الدعم تخضع أعداداً وأنواعاً متزايدة من المنشآت</p> <ul style="list-style-type: none"> تتوافر خدمات دعم جديدة وأفضل المنشآت راضية عن نوعية الخدمات ظهور وتطور مقدمي خدمات من القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> ازدياد الصادرات، وخصوصاً من القطاعات ذات الصلة بالحد من الفقر انخفاض معدلات رفض المنتجات المصدرة طرح منتجات جديدة في السوق العالمية 	<p>الآثار المبرزة:</p> <p>تمكين الصناعات في البلدان النامية من إنتاج سلع وخدمات تفي بالمعايير الصناعية الدولية للقطاعات العام والخاص، ومن الأجر بتلك السلع والخدمات، والاستفادة المترابطة من العولمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> السياسات التجارية تعطي الأولوية للتسمية الصناعية الحوار الفعال بشأن السياسات بين القطاعين العام والخاص إطار منسق للمؤسسات المعنية بالتبادل التجاري الحماية الفعالة للمستهلكين من الواردات المنخفضة 	<p>النتيجة السياسية: المعايير الدولية والامتثال لها</p> <p>السياسات والوائح تعزز فرص التعاون الصناعي الدولي وأنماط التبادل التجاري المراعية للقواعد وغير التمييزية</p>
<ul style="list-style-type: none"> المعايير الوطنية والدولية مواءمة وجدية للمنشآت مؤسسات الدعم تقدم أعداداً وأنواعاً أكثر من المنشآت الاحتمال على الخدمات التجارية اللازمة مناح للمنشآت المنشآت راضية عن نوعية الخدمات 	<p>النتيجة المؤسسية: مؤسسسات التوحيد القياسي ودعم التجارة</p> <p>مؤسسات الدعم تعتمد المعايير الصناعية الدولية للقطاعات العام والخاص وتبشرها، وتقدم مساعدة داعمة للتجارة إلى المنشآت الساعية إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق الدولية</p>

٣- البيئة والطاقة	
<p>الأثار المبرقمة:</p> <p>الصناعات تعتمد أنماط إنتاج ونمو تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقلة انبعاثات الكربون، تساهم في التخفيف من التحديات البيئية وفي التكيف مع تغير المناخ</p>	<p>النتيجة السياسية: السياسات والممارسات المتعلقة بالاستدامة الصناعية</p> <p>السياسات والخطط واللوائح الصناعية تتضمن الاعتبارات البيئية والاستخدام المستدام للسلع والخدمات</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض التلوث الصناعي ● تحسّن استخدام الموارد الطبيعية ● ازدياد استخدام الطاقات المتجددة ● خفض انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون و ثاني أكسيد الكربون 	<ul style="list-style-type: none"> ● السياسات الصناعية تحدد أهدافا بيئية يمكن التحقق من تحقيقها وتمثل الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ● التشريعات وآليات الإنفاذ تكفل الامتثال للاتفاقيات البيئية ● السياسات واللوائح توفّر حوافز للاستدامة ● سياسات الطاقة تعطي أولوية لكفاءة استخدام الطاقة والحصول على الطاقة النظيفة من أجل استخدام الطاقة في الأنشطة الإنتاجية
<ul style="list-style-type: none"> ● المنظمات الداعمة تخدم أعدادا وأنواعا متزايدة من المنشآت ● خدمات الدعم البيئية وغيرها من خدمات دعم المنشآت تقدّم بطريقة متكاملة ● ازدياد حصول المنشآت على الطاقة النظيفة ● المنشآت تزيد من كفاءة استخدامها للطاقة ● المنشآت اعتمدت تكنولوجيات لا تؤدي إلى انبعاث المواد المستنفدة للأوزون ● المؤسسات الوطنية تنفذ الاتفاقيات البيئية الدولية تنفيذا فعالا 	<p>النتيجة المؤسسية: خدمات دعم الصناعة المحفّزة</p> <p>مؤسسات القطاعين العام والخاص تدعم الصناعة في الامتثال للاتفاقيات البيئية وتقدم خدمات للتخفيف من الآثار الخارجية السلبية للصناعة والتكيف مع تغير المناخ</p>